



قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان وبالتعاون مع مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان باعتماد معايير صارمة في التوثيق من أي معطى قبل إدراجه من خلال التحقق من شخصين على الأقل لا يرتفان بعضهما عن ذلك المعطى قبل اعتماده في قائمة الضحايا .

الإحصائية الشاملة لضحايا الثورة السورية كسرت حاجز ال 14000 قتيل حيث بلغت 14093 حتى تاريخ 29-05-2012

العدد الإجمالي : 14093

الأطفال : 1012

يتوزعون إلى :

طفل : 777

طفلة: 235:

النساء : 865

العسكريين : 1148 سواء من الجيش الحر أو من القوات العسكرية أو الأممية الموالية للنظام أو الجنود المشقين أو الجنود الذين رفضوا إطلاق النار والذين تمكنا من توثيق أسمائهم وحوادث استشهادهم من خلال الهويات العسكرية أو الأممية التي كانت بحوزتهم لدى استشهادهم. مع الإشارة إلى أن السلطات السورية لم تتحقق لأي من أعضاءنا من التحقق من أسماء الشهداء الذين تعلن عنهم السلطات السورية لعدم ارتباط أي من أعضاءنا بأي علاقة مع السلطات السورية وأجهزتها الأممية والإعلامية المسؤولة عما تعلن عنه السلطات السورية من أرقام ومعلومات لا يمكننا التحقق منها في الوقت الراهن.

**وقد توزعت الضحايا حسب المحافظات حسب التالي وكل ذلك موجود وموثق بالملف المرفق ويمكن التحقق منه :**

حمص : 5144

ادلب : 2245

حماة : 1942

ريف دمشق : 1086

دير الزور : 558

دمشق : 495

حلب : 479

اللاذقية : 325

الحسكة : 103

طرطوس : 70

الرقة : 59

القنيطرة : 50

السويداء : 14

جنسيات متعددة متواجده على الأراضي السوريه العدد الأكبر من الضحايا منهم من الفلسطينيين كما أن بينهم صحفيين أجانب وصحفيين عرب : 77

و يتوجب الإشارة هنا إلى أهمية الاطلاع على الملف المرفق الذي يمثل قائمة شاملة بأسماء الشهداء من المدنيين والعسكريين على حد سواء ، و معظم التفاصيل التوثيقية الخاصة بهم كما يظهر في الصفحات الأولى منه الرسوم البيانية لتوزع الشهداء حسب المحافظات.

هذا وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان نحمل مسؤولية كل أفعال القتل و التعذيب والمجازر التي حدثت في سوريا إلى رئيس النظام و القائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد باعتباره

المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال ، و تعتبر كافة أركان النظام السوري التي تقود الأجهزة الأمنية و العسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال ، ونطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الاعضاء بالعمل بسرعة قصوى لاتخاذ كل مامن شأنه حماية المدنيين في سوريا، امثلا لمسؤوليتهم الأخلاقية والقانونية وتسريع الخطوات باتجاه إحالة كافة المتورطين في تلك المجازر إلى محكمة الجنائيات الدولية .

**المصادر:**